مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الفرنسية الثانية (1830- 1848 م).

The aspects of french settelement of colonisation In Algeria from the beginning of to the Foundation the second french republic (1830- 1848)

طعبة حورية : طالبة دكتوراه
جامعة أحمد دراية أدرار

تاريخ إرسال المقال: 2018 /10/23 **تاريخ قبول المقال:** 08/07/2019

ملخص

نفذ جنرالات فرنسا الذين حكموا الجزائر منذ احتلال العاصمة إلى غاية قيام الجمهورية الثانية وما بعدها، سياسية فرنسية استيطانية في الجزائر وكان همّهم الاحتفاظ بالجزائر كموقع جيو-سياسي، واستغلال ثرواتها، وتصدير المنتجات الفرنسية إليها، إضافة إلى توطين الفرنسيين والأوربيين والاهتمام بالتوسع العسكري، إذ تولّت السلطة الفرنسية حصر أملاك الجزائريين ومصادرتها من خلال تطبيق مجموعة من القوانين العقارية المختلفة بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي، كما أنها لجأت إلى طرق أخرى للنهب مثل: الإيجار، أو البيع الصوري.

الكلمات المفتاحية: جنرالات فرنسا، الاستيطان الفرنسي، الاحتلال، الجمهورية الثانية، الأملاك الجزائرية.

Abstract

The French generals who ruled Algeria since the occupation of the capital until the establishment of the Second Republic and beyond, did a colonial political in Algeria, they interested in keeping Algeria as a geopolitical location, exploiting its wealth, exporting French products to it, and settling the French and Europeans.

The French authorities Inventory and confiscated the property of the Algerians by applying a series of different real estate laws in

المؤلف المرسل: حورية طعبة، ايميل: Taaba.his@yahoo.com

order to seize more land.

They also resorted to other methods of looting such as renting or Mock sale.

Keywords: French generals, French settlement, Second Republic.

مقدمة

بعد إقدام القوات الفرنسية الاستعمارية على احتلال مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830 م،رسّخت فرنسا وجودها داخل البلاد،وأولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية أهمية كبرى للأرض مباشرة بعد مرور بضعة أشهر من دخولها مدينة الجزائر العاصمة،واتخذت منها ركيزة أساسية في منظومتها الاقتصادية[1]،غير أن الوضع بقي غير واضح إلى غاية سنة 1834 م فيما يعرف بمرحلة التردد، فقد تساءل الرأي العام الفرنسي عن الجزائر: **هل هي مستعمرة استغلال تنقل إليها رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار؟ أم مستعمرة توطين يوطن فيها فائض سكان فرنسا وأوربا؟**.

غير أن الاستيطان كان في واقع الأمر السياسة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر،إذ أنه بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الجزائريين.

وفيما يلي توضيح لمراحل الاستيطان الفرنسي للجزائر،وأهم مظاهره وأبرز نتائجه.

لكن قبل ذلك لا بد من التطرق إلى مفهوم الاستيطان الذي يعتبر مصطلحا حديثا،حيث عرف على أنه انتقال مجموعات بشرية من مكان إلى آخر،وهذا نتيجة لنجاح الثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا،ويعتبر واحدا من الأساليب الاستعمارية، يعتمد على توطين أكبر عدد ممكن من السكان يسمون بالمعمرين- وهم مزيج من سكان الدولة المستعمرة والدول الأوروبية الأخرى أو غيرها من الدول- بالبلد المستعمَر (المستعمرة) لإخضاعها إلى أخطر أنواع الاستعمار الحديث[2]،كما يعرف بأنه ظاهرة هجرة تندفع نحو منطقة يسبق الإضرار بها،يصاحبها العنف بقصد الاستعمار وتصدير السكان إليها.

أولا- بداية الاحتلال (مرحلة التردد 1830-1834 م)

بعد أن أسفرت الحملة الفرنسية على احتلال مدينة الجزائر وما حولها في 05 جويلية 1830 م اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة وأخضعوها للحكم العسكري،هذه الحملة التي قال عنها المؤرخ الفرنسي "أرسين برتويل" (Arsène Bertuil): "**لقد كانت الحملة على مدينة الجزائر بقيادة شجاعة من جنرالاتنا وبطاعة من**

جنودنا وبحكمة من الأميرال دوبري،[3] الذي قاد وجلب الجيش البحري في اللحظة المناسبة فكان الهبوط على الشاطئ الإفريقي...، فنجحت هذه الحملة المجيدة أكثر من ذلك ووفقا لرغبتنا ،وأن لا شيء قد أهمل لضمان نجاحها...، وأن كل شيء قد تم ضمه سلفا مع الذخائر[4] ...".[5]

وفي كتاب"l'Algérie française: indigènes et immigrants" يقول مؤلفه: "**الجزائر أرض فرنسية**[6](مغالطة تاريخية آمن بها المعمرون الفرنسيون ودافعوا عنها بكل الوسائل)، **فحقائق الغزو تتصل أولا بممتلكات فرنسا...، وبعد ذلك تم التأكيد على هذا الضم من قبل السيادة الفرنسية وبحضور الهيئات العظيمة للدولة...[7] ، ووفق المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 22 جوان 1834 م، والذي وضع البلاد تحت نظام المراسيم[8]، وألحق الجزائر بفرنسا ونظّم إدارتها على نحو شبيه بما كان يجري في فرنسا**".[9]

وعندما نزل الماريشال "دورمون" لأرض الجزائر في 04 جويلية 1830م،[10] نشر باسم الأمة الفرنسية بيانا ذكر فيه ما يلي:[11] "بيان من الجنرال الرئيس العام للجيش الفرنسي لصاحب السمو الملكي داي الجزائر:

المادة 01: سيتم تسليم أبواب المدينة وحصن القصبة وجميع الحصون الأخرى صباح اليوم في الساعة العاشرة (بالتوقيت الفرنسي).

المادة 02:يلتزم جنرال الجيش الفرنسي للداي بالسماح له بحيازة كل ثورته الشخصية.

المادة 03: سيكون للداي حرية الانسحاب مع عائلته وثورة في المكان الذي سيحدده، وطالما قرر البقاء في الجزائر فهو وجميع أفراد أسرته تحت حماية الجنرال العام للجيش الفرنسي الحرس الفرنسي يضمن سلامة شخصه وأسرته.

المادة 04: ويؤكد القائد العام لجميع الميلشيات نفس المزايا ونفس الحماية.

المادة05:وستمنح الحرية لجميع فئات السكان بممارسة الدين المحمدي ودينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم،وسوف تحترم زوجاتهم والجنرال يأخذ الالتزام على الشرف.

المادة 06: وسيجرى تبادل هذه الاتفاقية قبل الساعة العاشرة صباح هذا اليوم وستدخل القوات الفرنسية فورا للقصبة وجميع الحصون الأخرى من المدينة والبحرية على التوالي.

الكونت دي بورمون أمام المخيم في مدينة الجزائر يوم 04 جويلية 1830 م.

وقد تم التصديق على هذه الاتفاقية بالكامل من قبل "حسين باشا" في يوم 05 جويلية صباحا .[12]

لقد أسكن "دي بورمون" عددا كبيرا من الجنرالات والكولونالات وغيرهم خارج المدينة، فكانوا يتسابقون لاختيار أجمل الحدائق والمساكن الأكثر ملاءمة ينتصبون فيها سادة لا ينازعهم منازع،وكانوا يقطعون الأشجار أو يقلمونها حسب رغبتهم، ولم يعد المالكون قادرين على الدخول إلى ممتلكاتهم.[13]

وسرعان ما لحقتهم موجة من المستوطنين المدنيين استقروا في المدن الساحلية، ولم يكن مستواهم الأخلاقي يختلف كثيرا عن مستوى قوات العسكريين، كلهم من المغامرين الباحثين عن الربح،حتى أن العمل الذي كانوا يتعاطونه لا يخرج من ميادين الاحتيال والفساد، ونصبوا أنفسهم في الجزائر المحتلة سماسرة يبيعون ويشترون أملاكا وهمية لا وجود لها، وكان القواد العسكريون أنفسهم مثل الجنرال "كلوزيل" يتعاطى معهم الصفقات المحرمة، وما كادت تحل سنة 1839 م حتى كان هؤلاء المغامرون لا يقل عددهم عن 25.000 شخصا من المدنيين.[14]

لقد أدركت فرنسا إذا أهمية تواجد المستوطنين من المدنيين الفرنسيين والأوربيين في الجزائر يدعمون الاحتلال ورأس المال الفرنسي، فها هو الجنرال "كلوزيل" القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر يؤكد في ندائه الذي وجهه إلى الأوربيين الذين كانوا قد وصلوا بعد إلى مدينة الجزائر، بمناسبة وصوله إليها يوم 09 أوت 1835: "**يجب أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط**".[15]

وكانت ملكية العقار هي الإطار القانوني الاقتصادي الوحيد الذي مكن الاستعمار الاستيطاني العمل بمقتضاه في القرن التاسع عشر، ومن جهة أخرى لم يكن الأوربيون الذين جاؤوا لاستيطان الجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة أو الصناعة بل كانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا، حيث تحصلوا على الأراضي مجانا، فكانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في أن يصبحوا ملاكّ أراض من غير أن يكلفهم ذلك دفع فلس واحد.[16]

ولذا شجعت الحكومة الفرنسية أصحاب رؤوس الأموال في العمل في ميدان الاستيطان الحر والغاية من جلب رؤوس الأموال وإعطاء مساعدات مالية للمعمرين جعلهم يستقرون في الجزائر[17]، ففي عام 1832 م تم بناء القريتين الأوربيتين "القبة"

و"دالي إبراهيم" تحت إدارة "جونتي بيسي" (Genty bussy)، وتوجه نحو 500 شخصا من المهاجرين الألمان والسويسريين الذين وصلوا من أمريكا إلى الجزائر، والنتيجة الوحيدة التي تسعى إليها الإدارة الاستعمارية هي توسيع ممتلكاتها والزيادة في الهبات الأرضية التي تنسب إلى المستعمرين الأوربيين، ويعتبر السكان الأصليون هم المهزومون، لذلك لا بد من فسح المجال للمهاجرين بمنحهم المساحات الأرضية ليزرعونها...، وقد سمح العمل في الجزائر في السير في اتجاهين مختلفين، هما :

- من ناحية كرست السلطة العسكرية نفسها للحكومة والحضارة للأهالي.[18]

- ومن جهة أخرى واصلت السلطة المدنية المتمركزة بعدد قليل من الإداريين الأوربيين في نقاط معزولة أن تأخذ مصلحة المستعمرين بعين الاعتبار لصالح فرنسا في الجزائر.[19]

وكانت المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي عبارة عن جس للنبض قام به الفرنسيون قبل أن يندفعوا مع السكان الجزائريين في حرب عامة،كانوا يجوسون فيها خلال المدن الساحلية ويتعرفون إلى أحوال البلاد من أطرافها قبل التوغل في الأرياف الشاسعة والجبال الوعرة،فكان تركز الفرنسيين في هاته الفترة ذو طابع عسكري بحت[20]،فقد تساءل الرأي العام الفرنسي هل الجزائر مستعمرة استغلال تنقل إليها رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار،وتنقل منها المنتجات التي لا يمكن إنتاجها في الوطن الأم مثل: التوابل والبهارات والبن والشاي والسكر وغير ذلك من منتوجات المناطق الحارة؟،أم هي مستوطنة توطين يوطّن فيها فائض سكان فرنسا وأوروبا من المهاجرين بأعداد كبيرة مثل كندا واستراليا؟.[21]

إن الحكومة الفرنسية نفسها إلى غاية سنة 1834 م لم تتخذ موقفا واضحا من قضية الجزائر[22]،فقد غلب عليها التردد إلى سنة 1834 م،حيث قررت بعدها أن تكون الجزائر امتدادا طبيعيا لفرنسا،لهذا استمرت المناقشات (من سنة 1830 حتى 1834 م) حادة بين الفرنسيين،خاصة داخل مجلس النواب والشيوخ،إلى درجة أن ذهب بها التفكير إلى تسليم الجزائر إلى الباب العالي،على أن تكتفي هي بالمدن الساحلية،إلا أن ثورة جويلية 1830 م في فرنسا أوجدت أحداثا أخرى للحملة لم تكن مسطرة من قبل بوضوح،لأنه باعتلاء "لويس فيليب" العرش طرأت ظروف جديدة أوجبت على الحكومة الفرنسية أن تعيد النظر في سياستها الخارجية وفي

أوجبت على الحكومة الفرنسية أن تعيد النظر في سياستها الخارجية وفي مقدمتها القضية الجزائرية.[23]

وبتوصية من اللجنة الإفريقية[24]قررت الإدارة الاستعمارية الفرنسية الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا[25]،وانكب "دي بورمون" على تنظيم المدينة،وألغى أهم الوظائف فيها مثل: الخزناجي وقائد الشرطة، ونفى العزاب من الانكشاريين خارج البلاد بهدف القضاء على بقايا النظام العثماني.[26]

وفي 02 سبتمبر 1830 م أصدر "دي بورمون" أوامره قائلا: " **أيها الضباط وضباط الصف والجنود سيتولى الملازم كلوزيل قيادة الجيش**"[27]، ويحل "كلوزيل"[28] محل "دي بورمون" ويتبع سياسة مغايرة لما سبقه، حيث أدخل تعديلات على لجنة الحكومة بأن وسّع من مهامها لتشمل ثلاثة محاور:

- الأول يتعلق بالشؤون المالية.
- الثاني ينظم الأحوال الداخلية.
- الثالث يختص بالأمور القضائية، ثم ألغيت المحكمة الحنفية الإسلامية وعوضها بالمحكمة اليهودية.

ومنذ البداية تردد الفرنسيون بين اتّباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو اتّباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة،ولكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول وأخذوا يشجعون هجرة الأوربيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم.[29]

ثانيا- سياسة الجنرال كلوزيل الاستيطانية (1835-1841 م):

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر، وإيجاد مجتمع دخيل على المجتمع الجزائري وحليفا للوجود العسكري،ولقد أدركت فرنسا أن لا تواجد لها في الجزائر دون مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوربيين يدعمون جيش الاحتلال.[30]

فقد طبقت فرنسا من عام 1830 م إلى عام 1840 م استيطانا حرا، و الأفضل أن نقول فوضويا،فحالما احتلت مدينة الجزائر انقض على البلاد ربٌّ من البشر المتوحشين،تكسب بالمتاجرة أبنية المدن،كما حاولوا احتكار الأراضي وقطع الغابات،وأصبح ساحل الجزائر الغني بالممتلكات والبيوت الريفية التي هجرها

أصحابها جزئيا ميدانا خاليا استقروا فيه،بالإضافة إلى الخماسين الذين كانوا يزرعون هذه الممتلكات ومشترون أوربيون مشكوك في حسن نيتهم،وأرستقراطيون رومنتاكيون، "حتى المستوطنون ذو القفازات الصفراء"[31] الذين أصبح بعضهم روادا أصليين.[32]

وقد تم تعيين الجنرال "كلوزيل"[33] لمنصب الحاكم العام للرؤساء الفرنسيين في شمال إفريقيا (الجزائر)، حيث كان جنديا نشطا قادرا على التعامل مع الحالات الطارئة التي تحدث في ميدان المعركة، وعلى الرغم من أن تعيينه كان مؤرخا في 08 جويلية 1835 م إلا أنه لم يذهب إلى منصبه حتى 10 أوت التالية، فلم تسمح له حرارة الموسم بالدخول إلى البلاد على الفور، وعلاوة على ذلك قرر وصول جزء كبير من التعزيزات الكبيرة التي كان قد وعد بها، فهذه هي الأسباب لعدم حرصه على الذهاب إلى الجزائر العاصمة.

فكر "كلوزيل" بأن يجعل من الجزائر "سان دومينيك" جديدة وأن يحول رؤوس الأموال الأوربية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو الجزائر، فأصدر قرار 21 سبتمبر 1830 م، الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف والمؤسسات الدينية والثقافية والخيرية وأملاك البايلك أو أملاك الدولة التركية قصد توزيعها على الوافدين الأوربيين.[34]

وعرف عن "كلوزيل" التبجح والطموح الخيالي وحب التسلط والاستعمار، ولعله أراد بذلك أن يكفر عن ذنوبه العسكرية بعد أن حُكم عليه سنة 1816 م بالإعدام، ولم يسعه إلا الفرار إلى أمريكا، ولكنّ جيشه نفسه كان يعرف ماضيه، فكان لا يحترمه ولا يحض بثقته، فكيف باحترام وثقة الجزائريين.[35]

وعمل الجنرال "كلوزيل" أيضا على وضع أسس لتجنيد أبناء الشعب وتوزيع الأراضي على المستوطنين أو مساعدتهم لشراء أراض من الجزائريين،وكانت طموحاته إنشاء مستعمرة فرنسية تشتهر بإنتاج قصب السكر والبن والقطن، وكان يفضل توزيع هذه الأراضي على الجنود الفرنسيين بعد إنهاء خدماتهم العسكرية، بإعطائهم قطع أرض كبيرة وتوفير الأدوات والمؤن اللازمة لهم لمباشرة أعمالهم.[36]

ونشط "كلوزيل" في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين الوافدين من فرنسا وأوربا، وحضرت أفواج عديدة منهم من إسبانيا وإيطاليا ومالطا وجزر البليار

وسويسرا وباريس ومارسيليا،أغلبهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق،وسيطروا على كل الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن طردوا منهم سكانها وأرغموهم على الهجرة تحت سمع وبصر "كلوزيل" وأمثاله من ضباط الاحتلال الفرنسي.[37]

لقد كان "كلوزيل" مؤمنا بضرورة التوسع خارج دائرة مدينة الجزائر وضواحيها إلى جبال الأطلس وما وراءها، ولذلك حاول الاستيلاء على المدية بهدف وضع قبائل الأطلسي بين نارين، وضمان الأمن في سهل متيجة الذي ينوي استعماره، وتكمن أهمية هذا السهل في كونه نقطة مركزية بالقرب من الحكومة ومن المخازن والميناء، حيث يمكن الاستقبال والشحن والبيع والتصدير، ولتحقيق هذه الأهداف طرح "كلوزيل" سؤالا: **"كيف يمكن توطين العناصر الأوربية في هذه المنطقة؟"** وتطوع بنفسه للإجابة على هذا السؤال، بأن هذا يقع على عاتق الحكومة عن طريق القيام بإجراءات تمنح الثقة للرجال ورؤوس الأموال التي تذهب سنويا إلى أمريكا وتوجيهها للاستقرار في الجزائر الأقل بعدا عن أوروبا.[38]

ومن أجل تحقيق الأهداف تقدم الجنرال "كلوزيل"[39] بطلب إلى وزير الحربية بأن يرخص له تشجيع المؤسسات الزراعية والصناعية للكولون، مع تقديم وعود لهم في المستقبل بتوفير الحماية والأمن كتشجيع لهم[40]،كما أنشأ قرية بـــ"بوفاريك" غرب مدينة الجزائر، فأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوربيين الجدد، تشجيعا لهم على الاستقرار والبقاء في أراضيهم (المغتَصَبة من السكان الجزائريين) لاستثمارها واستغلالها، ومع ذلك لم تصادف هذه السياسة نجاحا كبيرا ولغاية 1839 م لم يزد عدد المهاجرين الأوربيين على 25 ألف شخص.[41]

وبفضل الاستيطان الرسمي والصفقات الخاصة اتسعت رقعة الملكية الاستيطانية إلى غاية 1938 م، هذه الملكية التي يقول عنها "آرناست مارسي" (Ernést Mercier): "...**وأكد المسؤولون السابقون أنه مما لا شك فيه أن السكان الأصليين ليس لهم الحق في الملكية، وأن الأتراك كانت تحت تصرفهم الأراضي التي تحتلها القبائل.**"[42]

لقد رافقت المصادرات الأولى العمليات العسكرية منذ بداية الاحتلال وتواصلت دون توقف بالتوازي مع توغل قوات الاحتلال داخل البلاد، ولم يكن الأمر

يتعلق فقط بالأراضي المنتزعة من أملاك النظام المنهار (البايلك)، ولكن أيضا أراضي أخرى مسماة أملاك الأوقاف وغالبا ما تكون من الأملاك الخاصة.[43]

فبمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر العاصمة حتى صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي، وادعى لنفسه حقوقا ليست له على أرض الجزائر، وكل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا تورطت الإدارة الاستعمارية فيما يسمى "لعبة التشريع" وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب، في حين كان يفترض فيها حماية الحقوق.[44]

فكيف توجد الأراضي للمهاجرين الأوروبيين ونحن نعرف أن الطبيعة العقارية للأراضي المسلمة (أرض عرش، حبس وحتى ملك) تتعارض مع تحويل هذه الأراضي؟ فالوسائل الوحيدة التي تؤخذ بها الأراضي هي إما القوة أو استعمال قوانين عقارية جديدة.[45]

ولم يكن "كلوزيل" يهتم بالوسيلة لتحقيق غرضه، فالمهم بالنسبة له أن تنتقل ملكية الأراضي إلى الأوربيين تحت مختلف المسميات وبكل الوسائل[46]، وفي عهد خلفه الدوق "دو ري فيغو"[47] بدأت الإدارة الاستعمارية تتدخل في ميدان الاستيطان.[48]

لأجل ذلك اجتهد المشرع الفرنسي الاستعماري في الجزائر من أجل إدخال القانون الفرنسي إلى العقار الجزائري، محاولا تنظيمه وفق إجراءات ومراسيم تشريعية[49]، وذلك لإيجاد قانون بديل عن القانون الإسلامي ووفق إجراءات معاصرة، لأن المشرع الفرنسي لم يجد قانونا خاصا وواضحا لنقل الملكية وفق القانون الفرنسي، ذلك ما عبر عنه الحقوقيون الأوائل الذين واكبوا عملية الاحتلال، ومن هذا المنطلق بدأ إصدار التشريعات الأولى المنظمة للعقار في الجزائر بعدما أصبحت مقاطعة فرنسية.[50]

ثالثا -سياسة الجنرال بيجو (Robert Bugeaud Tomas)[51] الاستيطانية 1841-1847 م

عرفت مسألة الاستيطان والاستعمار في عهد حكم "بيجو" نموا كبيرا، فتم جلب العديد من المهاجرين بواسطة الإشهار الذي كانت تقوم به فرنسا في بلادها[52]، حيث سنّت إدارة الاحتلال تشريعات خاصة تسهل من خلالها للكولون عملية الاستفادة من سكن عائلي ومن قطعة أرض زراعية، ومن ذلك نص القرار الذي أصدره "بيجو" للحاكم العام للجزائر في 18 أفريل 1841 م المتضمن 15 مادة، تشرحها بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها

إنشاء مراكز جديدة للاستيطان، وعقب هذا القرار توزيعُ منشورات في كامل التراب الفرنسي تتوسل إلى الأوربيين، بل تحفزهم على الهجرة والاستيطان في الجزائر، وقد أثمرت هذه الدعاية بسرعة وقابلتها سلطات الاحتلال الفرنسية بإنشاء 17 مركزا استيطانيا سنة 1842 م و 14 مركزا سنة 1843 م، وفي العام الموالي 1844 م بـ 17 مركزا جديدا.[53]

وقد ذكر "توماس روبير بيجو" أن الثروات الرئيسية في البلاد الجزائرية هي: منتجات الأرض التي تغذي الانسان وتزوده بالمواد الخام ليكتسي بها نفسه، والموارد الصناعية التي تضمن وسائل الراحة، ومن أجل المزيد من المستوطنين من الضروري زيادة رأس المال الذي لا يزداد بالإنتاج المنخفض[54]، كما أولى عناية كبيرة بقطاع الفلاحة حين أسند فلاحتها لكثير من العسكريين في مشروع قائم على فلاحة الأرض ومحاربة الأهالي فوضعه ليطبق في ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى من 1841 م إلى 1843 م: ويتم خلالها القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية والشروع في توزيع الأراضي على المعمرين مجانا.

المرحلة الثانية من 1844 م إلى 1845 م: ويتم فيها إعداد البلاد لاستقبال هجرة الأوروبيين.

المرحلة الثالثة من 1846 م إلى 1847 م: وتقوم على بناء المدن والقرى الفلاحية على أراضي الجزائريين.[55]

فبين 1840 م و1846 م جاء إلى الجزائر 194887 شخصا مقابل 117722 شخصا ذهبوا من الجزائر، أي ربح 77165 مهاجرا، لا سيما من المّلاكين الصغار من جنوب فرنسا والشمال الشرقي منها، وكذلك من المغامرين والفقراء، ومع ذلك يبقى عدد الفرنسيين أقل من الأجانب، ففي سنة 1847 م كان العدد 47274 مقابل 62106 وخاصة الاسبان (31522) كفلاحين وعمال حفارين، ومالطيين 8758 وألمان وسويسريين 8624 وإيطاليين 8175، يصير جزء قليل من هؤلاء المهاجرين معمرين (15.000 من بين 109380 في سنة 1847 م).[56]

ومن هذه التشريعات أيضا المنشور الذي أصدره "بيجو" في 10 أفريل 1847 م والذي يسمح باقتطاع نسبة 01.5% من أراضي الأهالي وتوزيعها على المعمرين الجدد، ومرسوم آخر صادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1848 م، والذي ينص على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين، والبيان العام الصادر عن الإدارة الاستعمارية المركزية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848 م القاضي

بدعوة كل المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة، الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12.000 مهاجرا إلى الجزائر،أن يسجلوا أنفسهم على مستوى مقر بلدياتهم، وقد وصل عدد المسجلين في القائمة إلى 100.000 راغب في الهجرة إلى الجزائر، واللجنة الخاصة المكونة من النواب وبعض الموظفين التي تأسست في 24 سبتمبر 1848 م،هدفها دراسة ميزانية عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ 50 مليون فرنكا فرنسيا.[57]

وفي جانفي 1840 م أكد بيجو في خطابه أمام النواب على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر فيها المستوطنون الفرنسيون، وأن الاحتلال سوف يكون عقيما من دون الاستيطان.[58]

إن قرار الاحتلال الكلي للجزائر في ديسمبر 1840 م هو الذي دفع فرنسا إلى تنمية الاستيطان بصفة منتظمة،عن طريق إقامة قرى لفلاحين فرنسيين على أراض عمومية،كما شرحه الجنرال "بيجو فإنه" لا يمكن احتلال الجزائر إلا بالسيف والمحراث والحفاظ على الغزو،حيث وجدت سياسة فرنسا في الجزائر من جديد المبدأ الذي قامت عليه من 1840 م إلى 1860 م والمتمثل في إدماج الجزائر عن طريق الاستيطان،ثم الإعلان بأن الجزائر جزء من التراب الوطني الفرنسي، بدستور 1848 م والذي كرّسته بصفة دائمة وعلى مدى 70 سنة.[59]

وعقب اندلاع الثورة في فرنسا شهر ماي 1848 م وَجد 100.000 عاملا في الورشات الوطنية بفرنسا أنفسهم دون عمل،فتشكلت لجنة للنظر في إرسال هؤلاء البطالين إلى الجزائر،وأول مجموعة منهم وصلت إلى "سانت كلو"، (قدّيل حاليا) يوم 26 أكتوبر 1848 م،ولإيواء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركزا استيطانيا جديدا، ومنحت لكل عائلة من 08 إلى 10 هكتارات من الأراضي،إلى جانب تزويدها بالمعدات الزراعية والحيوانات والبذور والمؤن الغذائية،وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد تحملت أعباء الاستيطان،وخلال المدة من 1840 م إلى 1850 م نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران و62 في عمالة الجزائر،و24 في عمالة قسنطينة.[60]

وكانت سلطات الجيش الفرنسي تستخدم هؤلاء الأوربيين في اليد العاملة لأنها لم تجد في الجزائر من يقبل بالعمل عندها وهي في حرب مع الشعب،وهكذا استرجع الأوربيون المدنيون مرة أخرى كثرتهم،وأحسوا بالقوة التي تمكنهم من منازعة العسكريين النفوذ،فأخذوا يطالبون أولا بتكوين حكم مدني في مناطقهم، وتحصلوا على ذلك سنة 1845 م، ثم طالبوا بانسحاب الماريشال "بيجو" من الجزائر

فكان لهم ذلك أيضا،[61] ففي سبتمبر 1847 م استقال الماريشال "بيجو" وترك أمر الجزائر للدوق "دومال" نجل ملك فرنسا.[62]

رابعا- نهب الأراضي

سعت فرنسا بكل الطرق والأساليب لفصل الفلاح عن أرضه من خلال سلسلة من القوانين تهدف إلى نزع الملكية الجماعية، التي كانت بحوزة القبائل والأعراش، وكان مغزاها من ذلك تفكيك البنية الاجتماعية[63]، وتوطين المعمرين على الأراضي الخصبة التي تصادرها من ملاكها القانونيين بطرق تسميها قانونية، مستغلة اختلاف أنماط الإرث بين فرنسا والجزائر، حيث كان يكفي الفرد الجزائري انتقال الملكية إليه أبا عن جد،وكان أول قرار سنّته الإدارة الفرنسية للتمكن من الاستحواذ على أراضي الجزائريين هو قرار سبتمبر 1830 م، الذي ينتزع الأرض من أصحابها، وقرار الفاتح من أكتوبر 1844 م[64] الذي تولّى الأوقاف والعقار،ولعلّ أخطر هذه القوانين جميعا هو ذلك القانون الذي أصدره الحاكم العام "راندون" في 16 جوان 1851 م[65]، والذي يخول لفرنسا حق السيطرة على ملكية أراضي العرش.[66]

تجدر الاشارة إلى أنّ قانون 1851م[67] قد حضّرت له لجنة ترأسها الجنرال "دي لامورسيار" أحد مؤيّدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة، وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي[68] الغابية إلى أملاك الدولة،فإن 200.000 هكتارا من الأراضي الغابية و60.000 هكتارا من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[69]، والذي يمكن استخلاصه من خلال هذه الإجراءات والقوانين التعسفية وعمليات المصادرة المتواصلة أن الاستعمار الفرنسي ركّز على الأرض ونقلها من مجتمع إلى آخر،فالأرض بالنسبة للمجتمع الجزائري المورد الرئيسي والوحيد ومجموعة من القيم السامية.

خامسا- الانعكاسات

لم يكن الاستيطان الفرنسي في الجزائر مجرد استيلاء المعمرين على حوالي خمسة ملايين هكتارا (5000000 ه) من الأراضي الصالحة للزراعة والغابات من جملة حوالي سبعة ملايين هكتارا (7000000 ه)، بل أن الواقع كان أعمق من ذلك بكثير إذ كان الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين هو المظهر المادي الواضح

للاستيطان، إلا أنه في واقع الأمر هو الذي يشكل السياسة الفرنسية في الجزائر، حتى يمكن القول أنه ترك بصمته الواضحة على نواحي الحياة في الجزائر.[70]

إن سياسة الاستيطان تطلبت انتزاع الأراضي الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين، مما اضطر الكثير من الجزائريين إلى الهجرة إلى المناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء وإلى الخارج،ويجب أن ندرك عمق وخطورة هذه السياسة عندما نعلم أن معظم السكان يعملون في الزراعة،وأن العمل بها مصدر رزقهم الأساسي،لأن نسبة الذين يعيشون على الزراعة يبلغ أكثر من 70% من عدد السكان، ولذلك أدت عملية نزع ملكية الأرض منهم إلى خلخلة عنيفة في البناء الإقتصادي والسكاني في البلاد امتددت آثارها لفترة زمنية طويلة،وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن الأراضي التي انتزعت هي الأرض الخصبة أدركنا مدى التأثير على إحتياجات السكان للمواد الأساسية الغذائية،مما أدى إلى إنتشار الفقر والبطالة بين الجزائريين، إضافة إلى هجرتهم إلى المدن وإلى خارج الجزائر بحثا عن العمل بعد أن افتقدوا أرضهم وفرص العمل في بلادهم.[71]

وانطلاقا من الحرب الاحتلالية التي شنها الاستعمار الفرنسي في شكل حرب إبادة مدروسة ومخطط لها الهدف منها القضاء على الإنسان الجزائري ماديا،من خلال تحطيم الهياكل الاقتصادية المحلية،واستنزاف خيرات البلاد الجوفية والسطحية، مما ولد انعكاسات كارثية على المجتمع الجزائري،من خلال سياسته الطرد المقنن، بادعاء الاستعمار لحقوق ليست له على أرض الواقع، باستخدام التشريع كأسلحة نهب بهدف اقتلاع الجزائرية من أراضيهم بمختلف الصيغ والأساليب، وانعكس ذلك سلبا على طبيعة الملكية مما أدى إلى انهيار المؤسسات الجزائرية.[72]

والواقع أن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء تلك السياسة إلى تدمير كيان المجتمع الجزائري بعد ما تمكنت من تدمير كيانه السياسي،فقد تفننت فرنسا في السيطرة على أملاك الجزائريين بشتى الطرق والوسائل وتحويل السكان المزارعين إلى خماسين وأجراء عند المعمرين،فانتشرت البطالة في أوساط المجتمع بأبشع صورها وأشكالها.[73]

لقد تأثرت البنية الاقتصادية الأصلية في الجزائر،إذ أن الاقتصاد الذي كان يقوم في جله على الزراعة والرعي والمبادلات التجارية بين الأرياف والمدن الداخلية تعرض إلى شبه توقف نتيجة الحروب العنيفة،ونقل السكان من بيئتهم الأصلية الى

بيئات جديدة خططها الاستعمار، ونتيجة لانعدام الأمن في الطرق الداخلية والاستيلاء على المحاصيل الزراعية واتلاف الحبوب في المخازن الأرضية (المطامير) ومصادرة الارض وبوارها بسبب توقف العمل في فلاحتها، كما استولى الاستعمار على وسائل التجارة الداخلية وراقب طرقها وحولها لفائدة المستوطنين واحتكر لصالحه التجارة الخارجية.[74]

وعملت السلطات الفرنسية على خلق مشاريع استعمارية تخدم مصالح المعمرين من ناحية وتؤكد وجودها واحتلالها للجزائر من ناحية أخرى، وعرفت الجزائر خلال هذه الفترة الاستعمارية أقصى درجات الحرمان والبطش، فخلقت فرنسا الشروط التشريعية لكي تستولي على كافة مظاهر الحياة الاقتصادية في الجزائر، وتفوض أركان الاقتصاد الوطني الجزائري تدريجيا ليحل محله الاقتصاد الاستعماري، وكذلك إثقال كاهل الأهالي عن طريق فرض الضرائب العربية لنهب ما بقي لهم من وسائل العيش، ولتجعلهم أجراء يشتري المستعمرون قوت عملهم بأجور زهيدة لا تسمن ولا تغني من جوع، كما حرمتهم من كل الحقوق وعاملتهم وكأنهم أجانب في وطنهم، وكما هو معروف فإن هذا البؤس والشقاء قد استفحل مع وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ذلك أن الجزائر لم تكن تشكو من الأمراض أو المجاعات أو حتى في نقص الإنتاج، بل كانت تصدر فائض انتاجها إلى أوروبا بل إلى فرنسا بالذات.[75]

إن سياسة تعمير الجزائر بالأوروبيين كانت ترمي بالضبط إلى استعمال جميع الوسائل لجعل من هذا الإلحاق إدماجا شرعيا وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوروبيون، وفي هذا الصدد قال الدكتور "بوديشون" (Bodichan) في كتابه "خواطر عن الجزائر 1945": "... لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمها قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة تملكها بصفة نهائية وتنشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية..."[76].

الخاتمة

من خلال السياسية الفرنسية الاستيطانية في الجزائر يتبين أن الجنرالات الفرنسيين الذين حكموا الجزائر من الاحتلال إلى غاية قيام الجمهورية الثانية وما بعدها كان همّهم الاحتفاظ بالجزائر كموقع جيو-سياسي، واستغلال ثرواتها، وتصدير المنتجات الفرنسية إليها، إلى جانب توطين المستوطنين الفرنسيين والأوربيين والاهتمام بالتوسع العسكري، وقد تولّت السلطة الفرنسية حصر أملاك الناس

ومصادرتها من خلال تطبيق القوانين العقارية المختلفة بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي، كما أنها لجأت إلى طرق أخرى للنهب مثل: الإيجار، أو البيع الصوري.

فمهمة الإدارة الاستعمارية في الجزائر هي القضاء على المقاومة الشعبية الجزائرية وتوطين أكبر عدد ممكن من المستوطنين ومنحهم الأراضي لدعم الاحتلال والرأسمال الفرنسي في الجزائر.

ومن نتائج هذه السياسة أن أصبح الجزائريون يعانون الفقر والمرض، بعدما فقدوا المصادر التي كانوا يقتاتون منها، فانخفض مستوى معيشتهم وتحولوا من ملّاك أراض إلى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنون، وأدى ذلك إلى خلق أقلية من الملّاك، وأقلية من المعمّرين وأغلبية من المفلسين الجزائريين.

الهوامش

1- إبراهيم لونيسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص131.

2 محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، ط04، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص80.

3- وزير الحربية، ولد في منطقة روشال الفرنسية في 20 فيفري 1775 ومات عن عمر يناهز 72 عاما، مزيدا عن حياته ينظر:

- Arsène Bertuil, l'Algérie française, 2 Braux, volumes in 08oornes de dessins de Georges Fath, Paris, p377.

4 - يقول أحمد الشريف الزهار: "**ثم أن النصارى هاجموا موضع البرج وتمكنوا منه، وأخذوا ما كان فيه من أمتعة وغيرها من آلات الحرب والدراهم التي أخرجوها من تحت الردم**..."، ينظر أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (1754-1830)، تح: أحمد توفيق المدني، ط02، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980، ص174.

5- Arsène Bertuil, op.cit, p01.

6-ادعى الفرنسيون أن الجزائر لم يكن لها تاريخ قبل 1830 م وأنها لم تكن يوما حرة ودولة ذات سيادة، بل كانت شعبا يرتكس في الفوضى والاضطراب وتهيمن عليه روح الفردية الجشعة، وادعت زورا أن الجزائر أرض فرنسية بحق الاحتلال ووضع اليد. للاستزادة ينظر: مسعود مجاهد، تاريخ الجزائر، المكتبة الأردنية الهاشمية، الأردن، (د.س)، ص122.

7- Ismail Urban, L'Algérie française; indigènes et immigrants, chez challamel ainé, libbare édition, commissionair pour L'Algérie, les colonies et l'orient, 30 Rue des boulangers S- Victor, Paris, 1862, p01.

8- Arsène Bertuil, l'Algérie française, op.cit, p83.

9- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص63.

10- اندلعت بعد أسبوعين ثورة 1830 في باريس وانهارت مَلكية "آل بوربون" وعلى رأسها شارل العاشر، ونودي بابن عمه الدوق "أورليان" ملكا بدله، واتخذ لنفسه إسم "لويس فيليب" 1830-1848. ينظر إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط01، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص258.

11- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تع: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص195.

12- Arsène Bertuil, op.cit, p142.

13-حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص205.
14-عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي الثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص268.
15-صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س ، ص11.
16- شارل روبير أجرون، الجزائرون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج 01، ص144.
17- سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2013، ص263.
18-مقولة تمثل بعض الخرافات الباطلة حول مهمة فرنسا التمدينية، وبعض المحاولات الزائفة لتبرير الغزو الفرنسي... مزيدا عن هذه الفكرة: مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص261.

19- Ismail Urban, op. cit, pp17, 18.

20 -عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص268.
21- إبراهيم مياسي، الاستيطان في الجزائر، مجلة المصادر، ع05، الجزائر، صيف 2001، ص113.
22- احميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط01، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987، ص90.
23 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص63.
24 أنشئت هذه اللجنة يوم 07 جويلية 1833 ومن الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية إرسالها هي:
- المناقشة الحادة التي جرت في البرلمان حول تخصيص ميزانية لمواصلة الحرب في الجزائر.
- الحملة التي قام بها بعض الجزائريين المثقفين خصوصا حمدان خوجة.
- ضغط الرأي العام الأوربي على فرنسا للإعلان عن موقفها الرسمي من الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر... ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص97.
25 نفسه، ص63.
26- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص91.

27- Arsène Bertuil, op.cit, p188.

28- ولد في "ميروبوا"(Mire Boix) سنة 1772 م، وقد حصل على المرتبة الأولى في جيش بيبيرينس الشرقية سنة 1792 إلى 1795، ثم أصبح عميدا من 1800 م إلى 1804 م، وذهب إلى إسبانيا من 1800 م إلى 1812 م، استبدل بالماريشال "مارمونت"، وجرح في معركة "سالامنكا" من 1813-1815 م، قاتل في روسيا وفي فرنسا، وفي عام 1830 م جاء ليحل محل "ديبورمون" في قيادة جيش إفريقيا، وتم ترقيته إلى رتبة ماريشال عند عودته إلى فرنسا، مات سنة 1843 م، ينظر:

- V.A.Dieuzaide, histoire de l'Algérie (1830 -1878), imprimerie de l'Association ouvrière Heint Chazeau et cle, 16 Boule Nord Malakoft, Oran, 1883 , pp10 , 12.

29- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص07.

30 الغالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر –الخلفيات والأبعاد-، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د. س، الجزائر، ص189.

31- كانت طليعة المعمرين الزراعيين تتكون من الفرنسيين الذين كانوا أوفياء للملك شارل العاشر، واختاروا الهجرة الطواعية للجزائر حتى لا يعيشوا تحت حكم النظام الجديد، وهؤلاء كان يطلق عليهم أبو الاستيطان الجنرال بيجو بسخرية "**بالمعمرين ذوي القفاز الأصفر والقبعات الحريرية**"، وكان أغلبهم ينتمون إلى العائلات النبيلة، تمكنوا من شراء مزارع كبيرة في مختلف أنحاء الجزائر... ينظر: بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وزراة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د. س، ص214.

32-شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982، ص41.

33- بمناسبة تعيينه حاكما عاما في 10 أوت 1835 افتتح عهد الاحتلال مخاطبا المعمرين قائلا: "**لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين أننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا من بضعة قرون**". ينظر بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص207.

34- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص12.

35-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989، ج01، ص36.

36- سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص257.

37- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص08.

38- عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية بالجزائر 1830-1914، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، الجزائر، 2009، ص21، 22.

39- في المجال الإداري وبعد دخول الماريشال كلوزيل إلى مدينة معسكر، اتخذ مرسوما لتنظيم عمالة وهران ويتكون من:

01- تنقسم عمالة وهران إلى ثلاث مناطق أو بايلكات (بايلك تلمسان،بايلك مستغانم، بايلك الشلف).

02- تكون مدينة مازونة مقر إدارة الباي.

03- سيتم إصلاح منطقة وهران في وقت لاحق وسيكون لها إدارة معينة. تم في معسكر يوم 08 ديسمبر 1835. إمضاء كلوزيل، ينظر: -V.A.Dieuzaide, op.cit , p28.

40 - عيسى يزير، المرجع السابق، ص20.

41- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص09.

42- Ernest Mercier, la propriété foncière chez les musulmans D'Alger Ernest le roux éditeur, 28rue Ponarte, Alger, 1891, p14.

43- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص122.

44- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين؛ تاريخ الجزائر 1830 – 1954، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، الجزائر 2008، ص151، 152.

45-محمد بليل، تشريعات الاستعمال الفرنسي في الجزائر، وانعكاساتها على الجزائريين(1881-1914)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، د.س، ص121.

46- عيسى يزير، المرجع السابق، ص22.

47- غادر الجزائر في الأيام الأولى من شهر مارس 1833 م ذاهبا إلى فرنسا ومات بعد وصوله بفترة وجيزة بباريس. ينظر: –Arsène Bertuil, op.cit, p188

48 -صالح عباد، المرجع السابق، ص12.

49- للاستزادة حول التشريعات الفرنسية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ينظر: محمد بليل، تشريعات الاستعمال الفرنسي في الجزائر، وانعكاساتها على الجزائريين(1881-1914)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، د.س.

50-محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830- 1962)، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص154.

51- توماس روبير بيجو: الحاكم العام في الجزائر وماريشال فرنسا، ولد في 15 أكتوبر 1784 في ليموش، تنازل عن منصبه للدوق دومال في 11 سبتمبر 1847، ومات في 10 جوان 1849. ينظر:

- Nagrisse Faugon, le livre d'or de l'Algérie (1830 – 1889), challamel et G, editeur libralnte Algérienne et colonial, 5 rue jacob et rustomberg, Paris, 1889, p120.

52-محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830-1954)، تر: محمد معراج، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص157.

53 -عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.س، ج01، ص46، 47.

54- M.le maréchal Bugeaud D'Isly, les socialistes et le travail en commun, Gerdes éditeur 10 rue Saint- Germain- des prés, Paris, 1848, 45.

55- احميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 م-1954 م)، ط.خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص42.

56- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص157.

57- بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص233.

58 -صالح عباد، المرجع السابق، ص10.

59- أحمد شقرون، دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة، مجلة المصادر، ع17، الجزائر، 2008، ص103- 107.

60- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص49.

61- عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص270.

62- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط01، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص282.

63- صادق الدهاش، نتائج ثورة 1871 (أبعادها ومظاهرها)، مجلة المصادر، ع14، الجزائر، 2006، ص64.

64- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1830-1870، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص83.

65- يعتبر الأحباس والأراضي غير المستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونيا، أي بواسطة عقود مسجلة في المصالح العقارية الفرنسية ملكا للدولة، كما أن هذا القانون رفض الاعتراف بعقود الملكية المسجلة قبل شهر جويلية 1830. للاستزادة ينظر: نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، دار هومة، الجزائر، 2007، ص162.

66- يعني هذا النوع بالأساس أرض القبيلة التي تتواجد غالبا في المناطق السهلية بالتل، وهي مرسومة بحدود عرفية هي موضع رضا وقبول من لدن معظم القبائل المجاورة، والمعروف عند هذه القبائل أن هذه الملكية مشاعية غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة، وليست ملكية خاصة، أي أن للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكها، ينظر: احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص48.

67- يستخلص من دوافع صدوره أن مشروع القانون كان يهدف إلى تأسيس وتوسيع الملكية العمومية وملكية الدولة واعترافها بالملكيات الخاصة للأهالي والأوربيين بشروط منها: توفر العقود والسندات وصيانة الملكية الخاصة، فالمادة 10 من القانون توضح ما يلي: (فالملكية مصانة ومحمية دون التفريق بين المالكين الأهالي والمالكين الفرنسيين والآخرين)، لكن هذا القانون رفض حق القبائل في ملكية الأراضي المشاعة، الجماعية واعترف بحق الانتفاع بها فقط. ينظر محمد بليل،

تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، د.س، ص123.

68- كانت الأراضي الجزائرية مقسمة خلال هذه المرحلة من الاحتلال إلى 03 أقسام وهي:

01- الأراضي التابعة للبايلك (الدولة) والتصرف حر فيها.

02- الملكية الخاصة المثبتة بالوثائق والتي لن يقوم البايلك بالاستيلاء عليها إلا إذا احتاجها، وهذا لن يكون بالقوة، بل ستطلبها الإدارة من أصحابها مقابل تعويض.

03- الأراضي الشاسعة التي تنتفع بها الأعراش المختلفة، ويحق للإدارة أخذها وأخذ الفارق، وتعويض ذلك بقطعة أخرى على وجه الملكية المطلقة. ينظر: الغالي الغربي وآخرون، المرجع السابق، ص219.

69- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص329.

70- إبراهيم مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ملف فرنسا تعذب في الجزائر"، مجلة المصادر، ع 05، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص113، 114.

71- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص21.

72- ليلى بلقاسم، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850- 1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013، ص229.

73- رشيد مياد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة 1900- 1954، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2015، ص ص10، 11.

74- الطاهر العمري، المرجع السابق، ص149.

75- ابراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص162.

76- نقلا عن عباس فرحات، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص51.